الشرق
الجمعة 27-02-2009 العدد 17949
7

ورشة الهيئة الناظمة للإتصالات تعرض شروط استخدام الأملاك العامة

عقدت الهيئة الناظمة للإتصالات ورشة عمل، قبل ظهر امس في فندق «روتانا جفينور» خصصت لشرح مشروعي شروط استخدام الاملاك العامة وتحديد حاجات المباني الجديدة لخدمات الاتصال واطلاق خدمات «الحزمة العريضة».

وحضر الورشة وزير الاتصالات جبران باسيل، المدير العام للشؤون البلدية والقروية خليل حجل ممثلاً وزير الداخلية والبلديات زياد بارود، رئيسة دائرة الشؤون القانونية في الوزارة فيكي عازار، المدير العام للإستثمار عبد المنعم يوسف، مدير الانشاء والتجهيز في وزارة الاتصالات ناجي اندراوس، وممثلون لـ "وزارة الطاقة والمياه، مجلس الانماء والاعمار، التنظيم المدني ونقابة المهندسين، وحشد من الشخصيات، الى ممثلين لشركات البناء والاتصالات في القطاع الخاص.

واعلن رئيس الهيئة كمال شحادة انه «بناء على البيان الوزاري للحكومة والسياسة التي وضعت خلال قانون الاتصالات ٤٣١، وبناء على مشروع الهيئة المنظمة للإتصالات، ستعمد الهيئة الى اطلاق رخص للحزمة العريضة والتي ستوفر للبنان امكان المنافسة من خلال تقديم افضل خدمات الاتصالات بالتوازي مع افضل الدول تطوراً من ناحية التقنيات والخدمات».

ولفت الى «اهمية المشروع بالنسبة الى لبنان لأنه سيسمح له بأن يخطو خطوة كبيرة جداً ليلحق بالدول الاخرى في مجال الاتصالات».

ثم كانت كلمة للوزير باسيل اعتبر فيها ان المباني والاملاك التابعة لوزارة الاتصالات تجعل منها الوزارة الاغنى في الدولة اللبنانية، وقال ان «هناك ضرورة لوضع اطر تنظيمية تسمح باستخدام ما يفيض عنا من مبان واملاك لمصلحة الناس والقطاع الخاص للإستثمار في هذه المباني، اضافة الى الافادة من شبكة الالياف البصرية الموجودة تحت الارض».

واشار الى ان «الوزارة تحضر مع مديرية الانشاء والتجهيز لاطلاق المراحل الاخرى في ما خص البنى التحتية تكون مغطاة بحلقات توفر الامان من الكوارث وحالات الاعطال وتغطي المناطق اللبنانية كافة»، مؤكداً «وجود الامكانات المالية والبشرية وسهولة التنفيذ للقيام بمثل هذه الاعمال».

وتحدث حجل مشدداً على «اهمية التعاون بين الوزارات والمؤسسات المعنية، لأن ذلك يؤدي الى التضامن الاجتماعي الذي، ان تحقق جيداً ضمن توزيع الثروة والعدالة والانصاف على صعيد الوطن الذي تشكل فيه البلديات مدماكاً اساسياً في الاستقرار الذي يكون السند الرئيسي في عملية النمو والنهوض بالوطن».

واوضحت امينة سر المجلس الاعلى للتنظيم المدني سمر رمضان ان «المجلس التزم فرض الشروط التي طلبتها الوزارات من اجل الحزمة العريضة وباتت قيد التنفيذ منذ اواخر الشهر الماضي». ثم شرح رئيس وحدة السوق والمنافسة عضو الهيئة الناظمة للإتصالات باتريك عيد «شروط استخدام الاملاك العامة وحاجات المباني الجديدة الى خدمات الاتصالات».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"